العدد 15 تشرين2 2024
No.15 Nov 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

# تأثير التشدد القطري على المحاور المؤسسية لمجلس التعاون الخليجي بعد عام 2017

م. م. ياسين مارد كاظم الدحيدحاوي
جامعة الكوفة – كلية الهندسة
yaseenm.alduhaidahawi@uokufa.edu.iq

**المُلخص**
يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المنظمات الإقليمية التي لم تؤدي الدور المرغوب في الشرق الأوسط، لكنه مؤثر على مستوى الدول الأعضاء، وقد تعرض المجلس إلى متغيرات داخلية وخارجية أثرت على مدى تماسكه تمثل في أبرزها الاختلاف الأيديولوجي في السياسة الخارجية بين قطر وبقيت أطراف المجلس، فضلاً عن السياسة القطرية المستقلة خاصة بعد "ثورات الربيع العربي" عام 2010، والتي أدت إلى صراع شديد هدد المصالح الخليجية العليا وتطلب تدخلاً دولياً وإقليمياً لاحتوائه، ثم كشف عن ضعف المجلس في مواجهة المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، حيث أدت الخلافات إلى قطع العلاقات القطرية – الخليجية عام 2017، والتي عكست حالة عدم الثقة والانشقاقات في العلاقات البينية للدول الأعضاء، مما شكل تهديداً واضحاً على مستقبل المجلس وإمكانية استمراره.
**الكلمات المفتاحية**: قطر، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التشدد القطري، الأزمة الخليجية، الخليج العربي، إيران، تركيا.

# The impact of Qatari militancy on the institutional axes of the Gulf Cooperation Council after 2017

Assistant teacher. Yassin Mard Kazem Al – Dahidhawi
University of Kufa – College of Engineering

**Abstract**
The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf is one of the regional organizations that did not play the desired role in the Middle East, but it is influential at the level of member states. The Council has been exposed to internal and external variables that have affected the extent of its cohesion, the most prominent of which is the ideological difference in foreign policy between Qatar and the rest of the Council's parties. In addition to the independent Qatari policy, especially after the "Arab Spring revolutions" in 2010.
Which led to a severe conflict that threatened the supreme Gulf interests and required international and regional intervention to contain it, and then revealed the Council's weakness in the face of social, economic and political changes, as the disagreements led to the severing of Qatari – Gulf relations in 2017, which reflected the state of mistrust and divisions in the intra – relations of the member states. This constituted a clear threat to the future of the Council and the possibility of its continuation.
**Keywords**: Qatar, the Arab Gulf Cooperation Council, Qatari extremism, the Gulf crisis, the Arabian Gulf, Iran, Turkey.

## مقدمة

لقد سعت النخبة الحاكمة في قطر إلى توطيد مكانة الدولة في إطار رؤية شاملة لحركية السياسة الإقليمية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية، إذ أخذت قطر تمارس أدوار قيادية في ضوء ما يسمى "ثورات الربيع العربي" عام 2010، ثم توسعت في دعم بعض الأنظمة العربية بقيادة الإخوان المسلمين في تونس ومصر بموجب مرتكزات الإسلام السياسي الجديد، وحاولت القيادة القطرية الاستفادة من التطورات الطارئة في العالم العربي لصالحها من أجل تكريس نفسها على اعتبارها قوة إقليمية فاعلة، مما أفرز

حالات جديدة للتعامل مع الواقع العربي، إذ أصبحت قطر عاملاً مهماً في القضايا الإقليمية والدولية، لذلك بدأت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالرصد والمتابعة بالاعتماد على الأدوات الملائمة للمتغيرات الإقليمية، والتعامل مع قطر من منطلق الدولة الصغير ذات الإمكانات غير المحدودة، الأمر الذي خلف أزمة دبلوماسية تجسدت بالمقاطعة الخليجية للسياسة القطرية عام 2017، والزامها بالتخلي عن سياسة دعم الإخوان المسلمين، وبعض الفصائل الإسلامية المتشددة في المنطقة العربية.

وفي المقابل تمتلك قطر مقومات القوة الجيوسياسية، كما تحظى بمكانة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، لذلك بدأت بتطوير علاقاتها الإقليمية خاصة مع تركيا وإيران لإيجاد محور مناهض للسياسة السعودية، مما حفز الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بقوة لإعادة ترتيب الواقع الخليجي بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية، ومع تولي أمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" مقاليد الحكم أعاد رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية في ضوء تراجع دور الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا، وتمدد التنظيمات الإرهابية واستيلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في سورية والعراق.

**أهمية البحث**

تنطلق أهمية البحث من إدراك أن قطر تسعى إلى تعزيز مكانتها الإقليمية بالاعتماد على مبدأ المساواة في السيادة مع بقيت أطراف دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المقابل فأن الاستقلال في السياسة الخارجية القطرية يؤدي إلى أضعاف الدور السعودي في قيادة المنظومة الخليجية، لا سيما أن قطر تتخذ مواقف تتعارض مع المبادئ الخليجية في التعامل مع الأزمات الإقليمية.

**إشكالية البحث**

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: **"مدى تأثير التشدد القطري على مجلس التعاون الخليجي في ضوء المقاطعة الخليجية بعد عام 2017"**، إذ اتخذت قطر مواقف ثابتة من بعض الأنظمة العربية التي طالتها حركة التغيير عام 2010، فقد قدمت الدعم السياسي والمالي والإعلامي للإخوان المسلمين في تونس ومصر، وبعض الفصائل في سورية وفق مبادئ تختلف عن المبادئ دول الخليج العربي الأخرى. وعليه تتبين التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة المسببات السوسيولوجية للخلافات بين قطر ودول الخليج العربي؟
- ما هي التداعيات الناجمة عن المقاطعة الخليجية ضد قطر؟

**فرضية البحث**

يفترض البحث أن قطر تسعى إلى بلورة مكانة في النظام الإقليمي تتلاءم مع طبيعة الإمكانات القطرية، وتتجسد في تقديم الإسناد لبعض الأنظمة والقوى المعارضة في المنطقة العربية بعيداً عن الرغبات والأهداف العليا المتفق عليها بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مما خلق حالة من التفكك في المنظومة الخليجية أنذرت بإمكانية عدم استمرار المجلس في حل الأزمات البينية.

**منهج البحث**

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بغية استنباط الحقائق وتتبع التطورات حول طبيعة الأزمة القطرية – الخليجية عام 2017، والتي تجد جذورها في بروز الدور القطري منذُ ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، إذ سعت قطر لإيجاد مكان ضمن القِوى الإقليمية الفاعلة.

**هيكلية البحث**

اشتمل البحث على المُلخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، إذ في المطلب الأول: **"المسببات السوسيولوجية للخلافات القطرية – الخليجية"**. وتناول المطلب الثاني: **"التداعيات المترتبة على التقاطع القطري– الخليجي"**.

## المطلب الأول

## المسببات السوسيولوجية للخلافات القطرية – الخليجية

شهدت أغلب دول المنطقة العربية حراكاً شعبياً أواخر عام 2010، وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى قيام الاحتجاجات، أبرزها: تنامي عامل القهر والاستبداد من الأنظمة الحاكمة في ظل الانقسام القبلي والطائفي، فضلاً عن التراجع الاقتصادي، وغياب العدالة الإجتماعية، وتصاعد معدلات البطالة، وأزمة النمو غير المتكافئ بين المركز والأطراف، ومنذُ بدأ بوادر الحراك واتساع رقعة تأثيره اتخذت الدول

الخليجية مواقف متناقضة، إذ تعاطت مع الأحداث حسب المصالح الذاتية، وما بين مؤيد ومعارض انقسمت السياسة الخارجية لدول الخليج العربي مما أدى إلى تطور الخلافات القطرية – الخليجية. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، تناقض الرؤية القطرية – الخليجية لثورات الربيع العربي. والفقرة الثانية، المقاطعة الخليجية ضد الإصرار القطري.

**الفقرة الأولى: تناقض الرؤية القطرية – الخليجية لثورات الربيع العربي**

أنطلق الحراك التونسي في كانون الأول/ديسمبر 2010، احتجاجاً على تردي الأوضاع والسياسية والإقتصادية والإجتماعية السيئة في ظل تسريبات موقع "ويكيليكس" **(WikiLeaks)** الذي فضح الفساد في أوساط عائلة الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"، فقد خرج الآلاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة وغياب العدالة الإجتماعية، وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم[1]. وقد توضح الدور القطري في الحراك التونسي عن طريق الدعم السياسي الذي أفرز حالة من التجاذب الداخلي بين التيارات السياسية، إذ استطاع التيار الإسلامي بزعامة "حزب النهضة" أن يوجه الحراك التونسي نحو مفهوم ذو مرجعية إسلامية، واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتطور الموقف القطري في تونس بعد وصول "حزب النهضة" إلى السلطة من خلال زيارة الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى تونس، وتوجه رئيس الوزراء التونسي "الباجي قايد سبسي" إلى قطر في تموز/يوليو 2011، بعنوان: "التعريف بمبادئ وأهداف ثورة الشعب التونسي والخطوات التي تحققت على درب مسار الانتقال الديمقراطي"، الأمر الذي زاد من الدعم السياسي والمالي القطري للإخوان المسلمين وحركة النهضة في تونس[2].

وأبدت قطر منذُ تنحي الرئيس المصري "حسن مبارك" في شباط/فبراير 2011، موقفها باحترام إرادة الشعب المصري بتحقيق العدالة الإجتماعية وإطلاق الحريات، وأظهرت قطر رغبتها في إعطاء العلاقات الثنائية أولوية، وتعزيز دورها في مصر من خلال دعمها الإخوان المسلمين[3]. وبعد فوز الرئيس "محمد مرسي" قام أمير دولة قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" بزيارة القاهرة في آب/أغسطس 2012، لبحث آفاق التعاون في جميع المجالات كما ساندت قطر المواقف المصرية وتقديم المساعدات المالية لزيادة احتياطات مصر من النقد الأجنبي وزيادة الاستثمارات القطرية في مصر.

لكن قطر خسرت حلفائها بالإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين والرئيس "محمد مرسى" في حزيران/يونيو 2013، إذ أن استمرار قطر في إدارة الانتفاضات الإقليمية لم يقدر له النجاح، لذلك بدأ أمير قطر الجديد الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" في حزيران/يونيو 2013، يواجه موجة التحديات المختلفة خاصة إعادة تثبيت السلطوية في مصر على إثر الإطاحة بحكم الإخوان إزاء سعي السعودية والإمارات العربية المتحدة لتقويض جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع أذرعهم الإقليمية، وأن انهيار الإخوان المسلمين في مصر أثبت مدى الرهان القطري الخاسر، إذ مع سقوط حكم الإخوان بدأ تراجع النفوذ القطري كما بدت سطحية هذا النفوذ[4].

واعتبرت قطر سيطرة قائد الجيش "عبد الفتاح السيسي" على الحكم في مصر انقلاباً، وبسبب عدم التزام الدوحة بمقررات تم التوافق عليها في مجلس التعاون الخليجي، سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفرائها من قطر في آذار/مارس 2014، لذلك بدأ أمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" يأخذ على المستوى

---

(1) راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص95.

(2) عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد 48، 2014، ص38.

(3) محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص20.

(4) Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2014, P. 16.

الخارجي مقاربات أكثر حذراً في المنطقة من خلال الموازنة العملية للحفاظ على استقلالية قطر في صنع القرار، مع اتخاذ إجراءات بناء الثقة لتهدئة التوتر مع دول مجلس التعاون الخليجي[1].

وحينما أخذت الاحتجاجات في ليبيا منحى العنف في شباط/فبراير 2011، قام وزراء الخارجية العرب بمطالبة مجلس الأمن الدولي بفرض حصار جوي على ليبيا معتبرين النظام فقد شرعيته والتعاون مع المجلس الانتقالي[2]، لذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (1970) في شباط/فبراير 2011، وتضمن عقوبات دولية على نظام "معمر القذافي" وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم ضد المدنيين، ثم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (1973) في آذار/مارس 2011، إذ أذن للدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين حيث تدخل حلف شمال الأطلسي لتطبيق القرار[3].

وتعد ليبيا من أهم موردي النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، لذلك فأن تغيير النظام الليبي يمثل مكسباً لتولي قطر حصتها الأوروبية من الغاز، وفرصة لقطر لكي تشارك بفعالية في امتلاك نصيب في الشركات النفطية والغازية في ليبيا، لذلك دفعت قطر دول مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ موقف موحد داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، والاعتراف بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً للشعب الليبي، وأظهرت قطر تقاربها مع الحور الأورو– أطلسية لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر طيران في ليبيا بقيادة حلف شمال الأطلسي[4]. وسرعان ما بدأت تتبلور الانتقادات ضد السياسة القطرية جراء إخفاقها في استخدام دورها لتحقيق نتائج ملموسة في مرحلة ما بعد الصراع الليبي، ومدى نقص العمق في قدراتها الدبلوماسية الاحترافية في مواجهة التحديات التي أفرزتها عملية التدخل في ليبيا.

وعملت قطر في البداية الاحتجاجات اليمنية بالتنسيق مع الدول الخليجية على إصدار بنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية التي أعلنت من الرياض في نيسان/أبريل2011، والمتضمنة تنحي الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" في شباط/فبراير 2012، مقابل منح الرئيس والمسؤولين الذين عملوا معه الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية، وكان هدف المبادرة الخليجية ضمان عدم تأثير الأحداث في اليمن على الجوار الخليجي، ناهيك عن موقع اليمن الجغرافي الذي يشرف على أهم المعابر البحرية العالمية التي تمر منها الناقلات الغازية والنفطية[5].

وعلى الرغم من موافقة قطر على المبادرة الخليجية لكنها قررت الانسحاب، بسبب مماطلة الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح"، فضلاً عن تهميش دور قطر ما دفعها إلى دعم الاحتجاجات بقيادة الاتجاه الإسلامي المتمثل بحزب الإصلاح اليمني للوصول إلى السلطة[6]، وفي المقابل كانت المبادرة الخليجية بقيادة السعودية تقف حاجزاً أمام طموحات قطر في وصول الإسلاميين المتحالفين معها للسلطة، إزاء تخوف السعودية من قيادة "حركة أنصار الله" الحوثية الاحتجاجية في الجنوب والتحالف مع إيران.

وحينما شهدت البحرين احتجاجات في شباط/فبراير 2011، والمطالبة بالتغيير الديموقراطي وإطاحة نظام "آل خليفة"، ومحاكمة مهاجمي التظاهرات السلمية[7]، مما عكس ضرورة التغيير السياسي في الخليج

---

(1) Ibid, P. 17.

(2) مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 184، نيسان/أبريل، 2011، ص39.

(3) United Nations, Resolution 1973, Security Council at its 6498th meeting, held on 17 March 2011, New York, 2011, Document symbol: S/RES/1973(2011).

(4) كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة الخامسة عشرة، العدد 58، آذار/مارس، 2012، ص48.

(5) عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص80.

(6) محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2012، ص147.

(7) إبراهيم المدهون، مقاربات سوسيو– استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012، ص377.

العربي، لذلك أرسل مجلس التعاون الخليجي قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين لحماية شرعية النظام، ولم يكن لقطر دور في البحرين، لأن حركة الاحتجاج شيعية طالبة بإصلاحات اعتبرتها العائلة المالكة غير مقبولة، بذريعة أن هذا التغيير يسمح لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية في الخليج العربي[1].

وعندما بدأت حركة الاحتجاجات في سورية في آذار/مارس 2011، كانت قطر تأمل بأن تلعب دوراً إيجابياً في التوسط لإجراء إصلاح سياسي، لكن الرئيس السوري "بشار الأسد" رفض مبادرات الوساطة القطرية، وعليه قطعت العلاقات الدبلوماسية، وسحبت قطر جميع الاستثمارات في سورية، وتجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية، كما قدمت قطر الأموال والأسلحة إلى المعارضة، وحفزت المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو التفكير في التدخل العسكري في سورية، مما أدخل قطر في خلاف مع إيران وحزب الله اللذان أقامت معهما قطر علاقات جيدة سابقاً[2].

وقد دعمت قطر المجموعات المسلحة في سورية سياسياً ومالياً وإعلامياً، إذ أنفقت ما يصل إلى (3) مليار دولار خلال ثلاث سنوات ما يفوق مساعدات أي دولة أخرى، كما أن أمير قطر "حمد بن جاسم آل خليفة" دعا إلى تدخل عسكري عربي لإنهاء الأزمة في سورية، وكرر الدعوة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2012[3].

وعملت قطر من خلال رئاستها الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية على تبنى قرارات وطرح أفكار داعمة للحراك السوري، أبرزها: اقتراح إرسال قوات حفظ سلام إلى سورية، وتوصية من الجامعة العربية بتقديم الدعم المالي والسياسي واللوجستي للمعارضة السورية، وطالبة قطر بالتدخل العسكري في سورية، ورهنت قطر على الإخوان المسلمين في المجلس الوطني السوري المعارض، وهي مصلحة تدخل في إطار التفاهم الثلاثي التركي– السعودي– القطري، كما سعت قطر إلى أنجاح عملية تغيير النظام السوري، بغية تمرير أنبوب نقل الغاز الطبيعي القطري من الخليج العربي عبر سورية ثم تركيا، وإلى أوروبا دون المرور بمضيق هرمز القائم تحت السيطرة الإيرانية[4].

إن الدعم القطري إلى جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية يعد جزء من السياسة الخارجية القطرية التي تسعى إلى ترسيخ قطر على اعتبارها طرف فاعل ومؤثر في المجتمع الدولي، لذلك ساندت الأنظمة الناشئة رجاءً في تكوين حلفاء يكونوا على استعداد لمساعدتها وقت الحاجة، إذ قدمت قطر إلى الحراك الشعبي العربي الدعم المالي واللوجيستي، والدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، واقترحت تأسيس بنك الشروق الأوسط للتنمية بالتعاون مع بالدول الخليجية الأخرى على نسق البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية في دول الحراك[5].

كما انتقلت قطر من أداء أدوار الوساطة واستراتيجية البقاء إلى استراتيجية التوسع لأداء أدوار الفاعل المؤثر، وتجاهلت حقيقة مفادها أن الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية لا يتناسب مع جغرافيتها الصغيرة وكتلتها السكانية المحدودة، وأن طبيعة الحراك العربي لا تتناسب مع أهلية قطر للوساطة على اعتبارها طرف محايد في النزاعات الإقليمية، وفي المقابل كانت السعودية متحفظة، بسبب اختلاف المذهب الوهابي في السعودية والإخوان المسلمين المتحكمين في التيار الإسلامي في تونس، مصر،

---

(1) معتز سلامة، الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 184، نيسان/أبريل، 2011، ص23.

(2) عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص2.

(3) جواد بخشي، دور قطر في التطورات السورية: دراسة ثلاثية المال والإعلام والتدخل العسكري، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 143، 2012، ص76.

(4) فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء ثورات الربيع العربي: بين التراجع والتمدد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 11، حزيران/يونيو، 2014، ص44.

(5) أحمد خليل الضبع، الدعم اللا متناسب: المساعدات الإقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخمسون، المجلد 49، العدد 192، نيسان/أبريل، 2013، ص106.

سورية[1]، لذلك وجهت السعودية اتهامات إلى قطر بالانحياز إلى الإخوان المسلمين، كما وجهت اتهامات إلى الحكومة التونسية والمصرية بالانصياع إلى التدخلات القطرية[2].

**الفقرة الثانية: المقاطعة الخليجية ضد الإصرار القطري**

يعد تنامي دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي من أبرز المستجدات التي كشفها الحراك العربي عام 2010، إذ أن المجلس مختص في الأساس بالعلاقات الخليجية البينية ومستجدات علاقات دول الخليج مع الدول الإقليمية، لكنه أصبح أكثر فاعلية في ظل الأحداث العربية منذُ انطلاق الحراك[3].

وكانت التحركات القطرية متميزة عن القيادة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ أن رؤية السياسة الخارجية القطرية تختلف إزاء الحراك العربي، فالدول ذات التأثير على الاقتصاد القطري الزمتها بالتدخل المباشر مثل الحراك المصري والسوري، أما الدول في شمال إفريقيا فلم تمثل تهديداً مادياً أو أيديولوجياً للمصالح القطرية مثلما فعل الحراك ضد أسرة "آل خليفة" في البحرين، فقد كانت قطر ملزمة بتقديم أي تنازلات للإصلاح السياسي في النخبة البحرينية الحاكمة التي شكلت الحلقة الأضعف في الملكيات الخليجية، وذلك خوفاً من تشجيع حركات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن الطائفي بين مجموعة المصالح السنية والشيعية[4].

وقد ارتفعت محدودية المناورة القطرية بسبب أهمية السعودية في دول الحراك العربي، إذ أخذت الرياض توازن بين ضرورة الحفاظ على استقرار بعض الدول مثل مصر، وبين أقصاء بعض الحركات الشعبية حفاظاً على التوازن الطائفي في دول أخرى مثل البحرين على اعتباره جزء من الصراع مع إيران على السيادة الإقليمية، وكانت السعودية قد مارست نفوذاً سياسياً واقتصادياً على دول الحراك العربي حتى قبل بداية ما يسمى "ثورات الربيع العربي" عام 2010، إذ اتسمت بالنشاطات الرسمية وغير الرسمية والشخصية بين السعودية والدول العربية[5]، وكانت التدفقات المالية السعودية على النخب السياسية الرئيسة في مصر، تونس، سورية، واليمن، حيث كان يتم تحديدها بصورة وثيقة عبر مصادر المعلومات الشخصية للأمير سلطان ولم يتم قطّ إضفاء الطابع المؤسسي عليها بصورة صحيحة[6].

إن التحرك القطري في الحراك العربي سعى إلى دعم الأطراف المتآلفة حديثة التشكيل، على عكس مستويات التأثير وتنفيذ السياسات السعودية الموجودة أصلاً، فمنذُ انطلاق موجات الاحتجاجات في المنطقة العربية حيث أدت إلى الانشقاقات التي شهدتها النخبة إذ تفتتت الدوائر السياسية والقبلية والعسكرية، لذلك اقترح مجلس التعاون الخليجي بدء انتقال سياسي من شأنه إخراج بعض الدول العربية من أزماتها في عملية مرتبة من السلطة تقودها النخبة، بيد أن خطة مجلس التعاون الخليجي خلت من أي مكان للحراك الشعبي المؤيدة للديمقراطية التي ظهرت بشكل غير متوقع في أغلب دول الحراك العربي لتتحدى الوضع الراهن وتغيره تماماً، وظلت الخطة الخليجية متشبثة بدعم الجهات السياسية الفاعلة الثابتة

---

(1) رخا أحمد حسين، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 154، صيف، 2013، ص34، 35.

(2) سامية بيبرس، الدور القطري في الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 149، ربيع، 2011، ص189.

(3) معتز سلامة الصعود: التمدد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 185، تموز/يوليو، 2011، ص80.

(4) Kristian Coates Ulrichsen, op. cit, P. 7.

(5) Ginny Hill and Gerd Nonneman, Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy, Chatham House Briefing Paper, May, London, 2011.

(6) Anders Holmen Gulbrandsen, Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation, Unpublished MA Thesis, Georgetown University, Washington, DC, 2010, P. 40.

والمألوفة، حيث سعى قادة دول مجلس التعاون الخليجي للسيطرة على الجماهير المحتشدة وتوجيه عملية الانتقال السياسي، لكن قطر تشبثت بدعم الأطراف الجديدة على مستوى الحراك العربي[1].

واعترضت قطر على أقصاء الرئيس المصري التابع للإخوان المسلمين "محمد مرسي"، وإيصال الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الموالي إلى السعودية في تموز/يوليو 2013، وبررت قطر الاعتراض بأن الإطاحة بحكم حركات التيار الإسلامي المتمثلة بالإخوان المسلمين غير شرعي لأنهم استلموا السلطة بموجب نتائج صناديق الاقتراع بعد مشاركة واسعة من كافة شرائح المجتمع المصري، الأمر الذي كشف عن سعي السعودية والإمارات إلى الحد من التأثير القطري في بعض الملفات المحورية في المنطقة العربية، لذلك سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة في آذار/مارس 2014، وعللت هذا القرار في بيان مشترك بتدخل قطر في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي ما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني والسياسي لتلك الدول[2].

وتأتي الأزمة الدبلوماسية بين الدول الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي في سياق التطورات الإقليمية، أبرزها: خسارة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، وزعزعت هذه الأزمة الثقة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي الذي تسعى السعودية إلى الهيمنة عليه، لهذا فأن رفض قطر ما تُملى عليها من السياسات السعودية مثل خللاً بنيوياً في المنظومة الخليجية؛ إذ لم تقم الكويت وعُمان بسحب سفرائها من قطر، مما يؤشر رفض الانسياق للموقف السعودي، ويبرز وجود نوع من الانشقاق داخل المنظومة الخليجية ما يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار خليجي موحد.

وجراء احتدام الأزمات الإقليمية والمخاوف من المتطرفين والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وبعد (8) أشهر من الغياب عن الدبلوماسي عن الدوحة، ونتيجة لجهود وساطة أمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد الصباح، وملكي الأردن والمغرب، فضلاً عن محاولات الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" **(Barack Obama)** جاء قرار إعادة السفراء الثلاثة خلال قمة استثنائية عقدت باسم "اتفاق الرياض التكميلي" في تشرين الثاني/نوفمبر 2014[3]، إذ أن استمرار الانقسام بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤدي إلى غياب الشرعية السياسية الأمر الذي يصعب على نظام الحكم في قطر الاستمرار، فضلاً عن تهديد قطر بالانحصار والعزلة عن محيطها العربي والخليجي، وحمل مؤشرات على تشكل علاقات خليجية ما يشبه محوراً إقليمياً مواجها لمحور قطر وتركيا وإيران، وكان مضي الدوحة في سياساتها المعاندة معناه تعميق هذا المحور الذي يؤثر على علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، كما لعبت المؤشرات الإقليم في غير مصلحة قطر، إذ بدأ التنافس القطري– السعودي على مركز الثقل في الإقليم يتجه نحو السعودية، وليس قطر خاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وتونس.

وبدأت أزمة دبلوماسية جديدة حيث بثت وكالة الأنباء القطرية تصريحات لأمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" في أيار/مايو 2017، انتقد المشاعر المعادية لإيران، لكن المسؤولون القطريون سارعوا إلى إنكار التصريحات متهمين قراصنة باختراق وكالة الأنباء الرسمية، لذلك قررت السعودية، البحرين، الإمارات، مصر، اليمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر في حزيران/يونيو 2017، فقد أشار التحالف بقيادة السعودية إلى أن أفعال قطر تدعم الإرهاب، وأنها انتهكت "اتفاق الرياض التكميلي"، والمتضمن إيقاف الدعم القطري للإخوان المسلمين، كما انتقدت السعودية قناة الجزيرة وعلاقات قطر مع إيران، وأقرت

---

(1) Christopher Boucek and Mara Revkin, The Unraveling of the Salih Regime in Yemen, opinion editorial, CTC Sentinel, March 31, Florida, 2011.

(2) جمال عبد الله، أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص2.

(3) إسلام خالد حسن، الخلافات الخليجية – الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص54.

قطر بأنها قدمت المساعدة لبعض الجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين، لكنها نفت مساعدة الجماعات المتشددة المرتبطة بـ"القاعدة" أو "داعش"[1].

واستمرت القطيعة نحو عامين ونصف غير أن تغيرات إيجابية حدثت، أبرزها: سعي الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" **(Donald Trump)** إلى توحيد الصف الخليجي في مواجهة إيران، لذلك تم دعوة قطر إلى القمة الخليجية الأربعين في الرياض في كانون الأول/ديسمبر 2019، والإعلان عن ترأس أمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" وفد القمة الخليجية في السعودية إذ صدر بيان عقب القمة يُعلن انتهاء الأزمة في كانون الثاني/يناير 2021، وقد أشارت الخلافات الخليجية – الخليجية إلى النتائج التالية[2]:

1- إن أزمة سحب الفراء ألقت بظلالها السلبية على مستقبل مكانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد وجدت الدول الخليجية بأن هذه الخطوة لا تصب في مصلحة الشعوب الخليجية، التي تربطها أساساً روابط القربى، والنسب القبلي، والعائلة الواحدة.

2- أشارت أزمة سحب السفراء إلى عدم توافق سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف تؤدي إلى تصدعه ومن ثم تفككه، لا سيما أن السعودية طرحت مشروع الاتحاد الذي رفضته سلطنة عُمان.

3- كشفت أزمة سحب السفراء عن أهمية قطر على اعتباره فاعل ووسيط في ما يتعلق بـ"الإسلام السياسي"، بسبب تمتعها بعلاقات جيدة مع مكونات هذا التيار في الدول العربية والإسلامية.

4- إن رغبة السعودية في استيعاب قطر تحت نفوذها يوازيه إرادتها في تشكيل جبهة موحدة لمواجهة إيران، لكن سلطنة عُمان وقطر بقيت حريصتان على إقامة علاقات حسن جوار مع إيران.

5- يبقى الموقفان السعودي والقطري متطابقين فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية، وإفشال جهود ومحاولات النظام السوري في التصدي للمعارضة، فضلاً عن منع قيام معارضة شيعية في دول الخليج العربي، ويختلف موقف الدولتان من الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا.

## المطلب الثاني

## التداعيات المترتبة على التقاطع القطري– الخليجي

إن إجراءات الدول الخليجية إزاء قطر شملت المقاطعة الدبلوماسية والإقتصادية من حيث منع حركة الأفراد والبضائع عن طريق إغلاق المنفذ البري الوحيد الذي يربط قطر بالمحيط الخارجي، وأن المقاطعة الخليجية أفرزت تداعيات وتبعات سلبية على صعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي في منطقة الخليج العربي، كما دفعت قطر إلى إقامة علاقات جدية مع إيران وتركيا لتشكيل محور معارض للسياسة الخليجية في الشرق الأوسط. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، الانقسام الاجتماعي والتفكك الاقتصادي. والفقرة الثانية، تطور العلاقات القطرية مع إيران وتركيا.

### الفقرة الأولى: الانقسام الاجتماعي والتفكك الاقتصادي

تشير إحصاءات مجلس التعاون الخليجي إلى أن قطر استقبلت نحو (1,3) مليون خليجي قبل عام 2017، الذين يعملون أو يكملون دراستهم في قطر، بالإضافة إلى عدد المتزوجين في قطر أو دول الحصار، وكانت الحكومات الخليجية طلبت منهم المغادرة خلال (14) يوماً وفي حال التخلف يعرض للمساءلة، وأن أغلب العائلات رفضت المغادرة متحملين عواقب قرارهم أبرزها عدم تجديد جوازاتهم، أما الذين غادروا فقدوا وظائفهم ومكان إقامتهم، مما أدى إلى شرخ في الواقع الاجتماعي الخليجي[3].

---

[1] محفوظ رسول وآخرون، الأزمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات قطر، المملكة السعودية، الإمارات العربية، البحرين، مصر، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2018، ص136.

[2] مصطفى عثمان الأمين، التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002 – 2021 وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة الخامسة والعشرون، العدد 97، خريف، 2021، ص54.

[3] عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليجي العربي: الجذور – الأسباب – الوساطة – وسيناريوهات المستقبل 2011 – 2018، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2018، ص229.

وقبل اندلاع الأزمة الخليجية كانت قطر تستورد أغلب احتياجاتها من المواد الغذائية من دول الخليج، حيث بلغ حجم التبادل التجاري سنوياً حوالى (3) مليار دولار، وبعد بداية الأزمة بلغت قيمة التبادل التجاري حوالى (103) مليون دولار، وطالت الخسائر قطاعات متعددة فقد عانت قطر في بداية الأزمة عجزاً في العديد من القطاعات والتكاليف في مجالات الشحن والغذاء وشركات الطيران والأسهم المصرفية، فقد كانت طرق الشحن إلى قطر تمر في موانئ دبي والفجيرة في الإمارات العربية المتحدة للتزود بالوقود، مقابل حصول الإمارات على ثلث الغاز القطري عبر خط أنابيب دولفين للطاقة، لكن الدول الخليجية أمرت بعدم السماح لأي سفن قطرية أو سفن تملكها شركات قطرية من الرسو في موانئها، على عكس قطر التي أعلنت عن فتح موانئها ومجالها الجوي والبري للتجارة مع جميع الدول، ومع إغلاق الحدود البرية توقف التبادل التجاري كلياً، غير أن قطر وجدت طرق ودول وممرات بديلة للتغلب على الحصار أبرزها إنشاء ميناء بديل هو "ميناء حمد" يعد أحد أهم وأكبر الموانئ في الشرق الأوسط، والتخلي عن ميناء "جبل علي" جنوب دبي، الذي يتعامل مع أكثر من ثلث الشحنات في الخليج العربي[1].

وعلى صعيد شركات الطيران فقد عانت الخطوط الجوية القطرية من خلال القيود الخليجية المفروضة جوياً، لذلك عدلت مسار رحلاتها المتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية باتجاه المجال الجوي الإيراني، كذلك عدلت طبيعة عملها مما أدى إلى زيادة تكاليف بعض السلع المستوردة إلى قطر، كما أن فقدان الوصول إلى المجال الجوي السعودي والبحريني أجبر الخطوط الجوية القطرية على المناورة المكلفة لإعادة توجيه رحلاتها إلى إفريقيا[2]. كما طال الحصار القطاع المصرفي والأسهم القطرية في اليوم الأول من الحصار الخليجي، إذ فقد سوق الأسهم القطرية حوالى (7) بالمئة، والإرادات حوالى (15) بالمئة، وأثرت المقاطعة على الاستيراد والتصدير حيث تراجع حجم الواردات، مما أثر على عملية النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد، وتراجع أسعار العقارات، وانهيار قطاع السياحة والسفر[3].

إن القوة الإقتصادية التي تتمتع بها قطر مكنتها من الصمود إزاء الحصار، وتحييد أثره على المدى المتوسط، إذ تمتلك قطر مطارات وموانئ مفتوحة على المياه والأجواء الدولية طيلة أيام السنة، فضلاً عن استضافتها أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط وهي قاعدة "العديد"، إذ تبنت إدارة الرئيس "دونالد ترامب" لاحقا موقفاً محايداً من أطراف الأزمة الخليجية، وطالبت واشنطن بضرورة لجوء أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات، وتعيين مبعوث من الخارجية الأمريكية لحل الأزمة وهو الجنرال المتقاعد "أنتوني زيني" **(Anthony Zinni)**، وهذه المميزات مكنت قطر من تجاوز الحصار، وتعويض النقص في الاستيراد من دول الحصار من خلال المصادر البديلة، كما أنه وبفضل السياسات الإقتصادية القطرية المتبعة في فترات الرواج استطاعت قطر استغلال الموارد الطبيعية الضخمة[4].

لقد تمكنت قطر خلال فترة وجيزة أن تصبح الدولة المنتجة والمصدرة الأولى للغاز الطبيعي المسال في العالم، وثالث أكبر احتياطي للغاز عالمياً، وقد استطاعت قطر أن تكون الدولة صاحبة أعلى دخل للفرد في العالم، إذ تمتلك احتياطات سيادية ضخمة وقدرة مالية ملائمة للاستقرار والاستدامة في القطاع المالي والاستيراد الخارجي، كما أن بنية الإقتصادية القطرية الإنتاجية مكنتها من الاستمرار والتكيف مع الأوضاع التي أفرزها الحصار، الأمر الذي مكن قطر من مواجهة المقاطعة الخليجي لفترات طويلة.

**الفقرة الثانية: تطور العلاقات القطرية مع إيران وتركيا**

إن الأزمة الخليجية – القطرية أسهمت في حدوث تقارب غير مسبوق بين قطر، من جهة، وإيران وتركيا، من جهة أخرى، فقد مست هذه الأزمة أطراف التوازن الإقليمي، إذ سعت قطر إلى الالتفاف على المقاطعة الخليجية، وزيادة القدرة الردعية من خلال تنويع خياراتها الأمنية، وعلى الرغم من مطالبة السعودية

---

(1) Group of authors, Qatar 2019: The Oil & Gas Year Information is Power, The Oil & Gas Year Limited Peace, Qatar, 2019, P. 6.

(2) عبد الله خليفة الشايجي، المرجع السابق، ص218.

(3) المرجع نفسه، ص219.

(4) خالد الجابر وسيغورد نيوبارو، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، ترجمة: حسين حماده، دار الوتد، الدوحة، 2020، ص225.

والإمارات العربية المتحدة إلى خفض التمثيل القطري في إيران، والدعوة إلى إغلاق قاعدة "الريان" العسكرية التركية في الدوحة، لكن قطر استمرت في تطوير علاقاتها إيران وتركيا[1].

إن العلاقة الثنائية بين قطر وإيران محكومة بالواقع الجيوبوليتيكي حيث التقارب الجغرافي، والشراكة القطرية – الإيرانية في أكبر حقل غاز في العالم، و"هو حقل غاز الشمال من الجانب القطري، وحقل جنوب فارس في الجانب الإيراني، والذي يحتوي على حوالى (50,97) ترليون متر مكعب من الغاز، بمساحة حقل غاز الشمال نحو (9,700) كيلو متر مربع، منها (6,000) كلم في مياه قطر الإقليمية، وحوالى (3,700) كلم في المياه الإيرانية"[2].

كما إن تراجع علاقات قطر مع دول الخليج العربي حفز الدوحة على تعزز علاقاتها السياسية والإقتصادية والعسكرية مع إيران على اعتبارها أداة للضغط على دول الخليج العربي، لا سيما أن قطر استجابة سابقاً للضغوطات السعودية والإمارتية التي الزمت قطر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في تموز/يوليو 2016، إذ سحبت قطر سفيرها من طهران على خلفية اقتحام السفارة السعودية في طهران، واحتجاجاً على الهجمات على مقر القنصلية العامة السعودية في مشهد، بسبب إعدام رجل الدين السعودي الشيعي "نمر النمر"، إلا أن قطر رفضت قطع العلاقات مع إيران كونهما يتشاركان في حقل الشمال الذي يعد مصدر أساسي للغاز الطبيعي القطري[3].

وجراء الحصار الخليجي قدمت إيران إلى قطر الدعم الاقتصادي حيث أرسلت المواد الغذائية مما عزز التبادل التجاري بين البلدين، وسيرت طهران الرحلات الجوية من إيران إلى قطر، بالإضافة إلى أرسال عناصر من قوات الحرس الثوري الإيراني بموجب الاتفاق الأمني والعسكري الموقع بين إيران وقطر عام 2015، وقد وجدت قطر من هذا الاتفاق فرصة لإعادة العلاقات السياسية مع إيران، إذ وقعت قطر اتفاقاً ثلاثياً مع إيران وتركيا للنقل المشترك بين الدول الثلاث عام 2017، بهدف تعزيز التبادل التجاري بينهم على أن تكون إيران هي الدولة الوسيط ما بين تركيا وقطر بحكم موقعها الجغرافي[4].

إن الحصار الخليجي المفروض على قطر أفرز تداعيات سلبية على دول الخليج العربي المعادية إلى إيران، إذ تطورت العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين قطر وإيران، وعلى الرغم من أن المقاطعة الخليجية بزعامة السعودية والإمارات العربية المتحدة كانت تستهدف إرغام قطر على قطع علاقاتها مع إيران، إلا أنها أدت إلى تعزيز العلاقات القطرية – الإيرانية.

ونتيجة تصاعد الخلاقات القطرية – الخليجية تطورت العلاقات القطرية – التركية، وقعت قطر وتركيا اتفاقية للتعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية ونشر القوات التركية في قطر عام 2014، كما شكلت قطر وتركيا مجلس التعاون المشترك عام 2015، كذلك وقعت الدولتين على الاتفاقية المفصلة حول نشر القوات التركية في قطر عام 2016، واتفق الطرفان على أن انتشار القوات التركية في قطر يكون لدعم السلم الإقليمي والدولي، وإسناد تعزيز القدرات الدفاعية لقطر من خلال التدريبات المشتركة، مع احترام القوانين التركية والقطرية، فيما تكفلت قطر بنفقات القوات التركية الموجودة في قطر من خدمات ونقل وغيرها[5].

ومنذُ انطلاق الأزمة الخليجية سارعت تركيا إلى تفعيل الاتفاقية الأمنية عام 2017، حيث أرسلت الدفعة الأولى من القوات التركية، ولبت تركيا طلبات قطر بنقل إمدادات الغذاء كبديل عن المنتجات والصادرات

---

(1) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إسطنبول، 2022، ص265.

(2) عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص157.

(3) عبد الوهاب سيف بحيبح، العلاقات السعودية – الإيرانية وأمن الخليج العربي، دار نشر عناوين، الإسكندرية، 2023، ص118.

(4) أحمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية – الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية، برلين، آب/أغسطس، 2018، على الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de/?p=55690. Visited 22/8/2024.

(5) محمود سمير الرنتيسي، المرجع السابق، ص265.

الخليجية، ولاحقاً اندفعت تركيا بخطط لنشر قوات في قاعدتها العسكرية، وتعزز التنسيق العسكري القطري – التركي على الرغم من الاعتراض السعودي على وجود القاعدة التركية في قطر، إذ عقد مناورة عسكرية مشتركة بين قطر وتركيا تحت اسم "عرين الأسد" عام 2018[1]، والتي شملت القيام بإجراءات ضد الحرب النفسية، ونظمت قطر وتركيا تدريبات جوية في الدوحة في نيسان/أبريل 2019، وبجانب انتشار القوات التركية والتدريبات المشتركة استثمرت قطر في عملية التصنيع العسكري.

وأدى التقارب القطري– التركي إلى توقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات الحيوية، وخلال الدورة الخامسة للجنة الإستراتيجية العليا للبلدين برئاسة أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، والرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم التوقيع على (7) اتفاقيات لتعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الاقتصاد، التجارة، الصناعة، التكنولوجيا، الصحة، فضلاً عن التخطيط الاستراتيجي والتعاون العلمي والملكية الفكرية.

يتبين مما سبق أن العلاقات القطرية – التركية في ضوء المقاطعة الخليجية شهدت تطوراً متسارعاً، وتمثل في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتزايد حجم الاستثمارات القطرية في تركيا التي تركزت معظمها في مجالات السياحة والعقارات، وتزايد الشركات التركية في مختلف القطاعات القطرية.

## الخاتمة

إن تطور الخلاف القطري– الخليجي يؤكد الضعف البنيوي لمجلس التعاون الخليجي، وعدم متانة العلاقات بين أعضائه، سبب غياب الأيديولوجية الفكرية الواحدة مع انعدام الرؤية الإستراتيجية الواضحة، إذ لم تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي توجهات مشتركة إزاء تحقيق المصالح العليا على الصعد كافة، فضلاً عن غياب التواصل الفعال والمتكامل والمنسق الذي يشكل جزءاً من عملية بلوغ الأهداف الإقليمية، لذلك وجدت قطر من عمليات التغيير في المنطقة العربية فرصة لتأكيد وجودها الإقليمي، مقابل المعارضة السعودية والإمارتية للمواقف القطرية التي لا تتماشى مع أهدافهما.

## الاستنتاجات

**1-** إن اختلاف التشريعات وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين في دول الخليج العربي أفرز حالة من التباين أثرت على السياسة الخارجية في الخليج العربي، إذ سعت قطر إلى الخروج عن المظلة السياسية والإقتصادية والأمنية بقيادة السعودية بعد أن تأكدت من ضعفها في إيجاد حلول للأزمات الإقليمية.

**2-** إن طبيعة الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي تقوم على طبيعة العقلية السياسية الخليجية وفق أسس القربي أو علاقات النسب، وعلى الرغم من تشابه النظم الحاكمة غير أن غياب الرؤية المشتركة حالة دون تحقيق التعاون بين هذه الدول.

**3-** أثرت المقاطعة الخليجية ضد قطر على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج العربي، لكن قطر انطلقت نحو تطوير علاقاتها الإقليمية بشكل أكثر فاعلية مع إيران وتركيا، حيث ترتبط مع هاتين الدولتين بمصالح كبرى يقف في مقدمتها حجم التبادل التجاري والتعاون العسكري.

**4-** كشفت المقاطعة الخليجية تجاه قطر عن ضعف منظومة التعاون الإقليمي في الخليج العربي، وأن مجلس التعاون لدول الخليج العربي يقف عاجزاً عن إيجاد الحلول للأزمات الداخلية التي لم تجد طريقها للتسوية إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من تثبيت المحور القطري والتركي والإيراني.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب العربية

1. إبراهيم المدهون، مقاربات سوسيو– استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012.

[1] جريدة زمان التركية، تركيا وقطر شاركتا في مناورات "عرين الأسد"، 27 آذار/مارس 2018، على الموقع الإلكتروني:

https://www.zamanarabic.com. Visited 23/8/2024.

2. أحمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية – الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية، برلين، آب/أغسطس، 2018، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=55690. Visited 22/8/2024
3. إسلام خالد حسن، الخلافات الخليجية – الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.
4. جريدة زمان التركية، تركيا وقطر شاركتا في مناورات "عرين الأسد"، 27 آذار/مارس 2018، على الموقعالإلكتروني: https://www.zamanarabic.com . Visited 23/8/2024
5. جمال عبد الله، أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.
6. خالد الجابر وسيغورد نيوبارو، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، ترجمة: حسين حماده، دار الوتد، الدوحة، 2020.
7. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.
8. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
9. عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليجي العربي: الجذور – الأسباب – الوساطة – وسيناريوهات المستقبل 2011 – 2018، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2018.
10. عبد الوهاب سيف بحيبح، العلاقات السعودية – الإيرانية وأمن الخليج العربي، دار نشر عناوين، الإسكندرية، 2023.
11. عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
12. عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
13. محفوظ رسول وآخرون، الأزمة الخليجية الراهنة: الأسباب والتداعيات قطر، المملكة السعودية، الإمارات العربية، البحرين، مصر، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2018.
14. محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
15. محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إسطنبول، 2022.

**ثانياً: الدوريات**

16. أحمد خليل الضبع، الدعم اللا متناسب: المساعدات الإقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخمسون، المجلد 49، العدد 192، نيسان/أبريل، 2013.
17. جواد بخشي، دور قطر في التطورات السورية: دراسة ثلاثية المال والإعلام والتدخل العسكري، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 143، 2012.
18. رخا أحمد حسين، ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 154، صيف، 2013.
19. سامية بيبرس، الدور القطري في الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 149، ربيع، 2011.
20. عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد 48، 2014.

21. فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء ثورات الربيع العربي: بين التراجع والتمدد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 11، حزيران/يونيو، 2014.
22. كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة الخامسة عشرة، العدد 58، آذار/مارس، 2012.
23. محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 53، 2012.
24. مصطفى عثمان الأمين، التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية 2002 – 2021 وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة الخامسة والعشرون، العدد 97، خريف، 2021.
25. مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 184، نيسان/أبريل، 2011.
26. معتز سلامة الصعود: التمدد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 185، تموز/يوليو، 2011.
27. معتز سلامة، الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 184، نيسان/أبريل، 2011.

**ثالثاً: الكتب الأجنبية**

28. Anders Holmen Gulbrandsen, Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation, Unpublished MA Thesis, Georgetown University, Washington, DC, 2010.
29. Christopher Boucek and Mara Revkin, The Unraveling of the Salih Regime in Yemen, opinion editorial, CTC Sentinel, March 31, Florida, 2011.
30. Ginny Hill and Gerd Nonneman, Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy, Chatham House Briefing Paper, May, London, 2011.
31. Group of authors, Qatar 2019: The Oil & Gas Year Information is Power, The Oil & Gas Year Limited Peace, Qatar, 2019.
32. Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2014.
33. United Nations, Resolution 1973, Security Council at its 6498th meeting, held on 17 March 2011, New York, 2011, Document symbol: S/RES/1973(2011).